

**كشف الالتباس  
ببيان**

**حكم ختان  
الذكور، والإناث**



**تأليف الباحث:**

**أحمد بن محمود آل رجب**

# كشف الالتباس ببيان حكم ختان الذكور والإناث

دراسة حديثية فقهية مقارنة

تأليفه

أحمد بن محمود آل رجب

بسم الله الرحمن الرحيم

كشف الالتباس ببيان حكم ختان الذكور والإناث

تأليف: أحمد بن محمود آل رجب

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

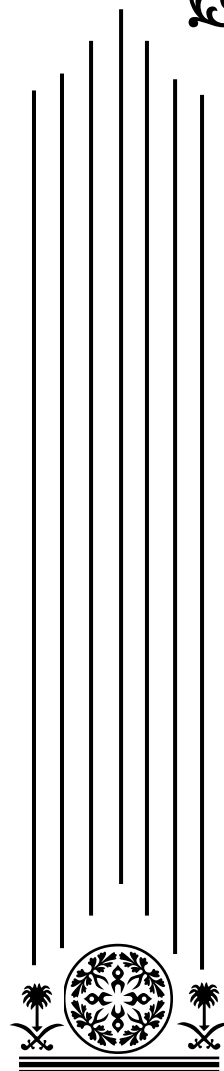
٥٣

عدد الصفحات

الطبعة الأولى ١٤٤٠هـ / ٢٠١٨م

الناشر: نيس بوك PDF

الترقيم الدولي لا يدر





## مقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ.

وبعد:

فهذا بحث مختصر عن حكم الختان للإناث والذكُـرَان، جمَعْتُهُ  
لما رأيت الخلاف بين الناس قائمًا، والحق أننا عند النزاع نرجح الكتاب  
والسنة وأقوال علماء الأمة الأولين.

وقد قسمتُ البحثُ إلى خمسة أبواب:

الباب الأول: الآيات والأحاديث والآثار الواردة في الختان بصفة عامة.

الباب الثاني: الأحاديث الواردة في ختان الإناث بصفة خاصة، وبيان  
عللها.

الباب الثالث: أقوال الفقهاء في الختان.

الباب الرابع: أقوال علماء الأزهر والأطباء في الختان.

الباب الخامس: الراجع.

والحمد لله رب العالمين، وصَلِّ اللهم وَسَلِّمْ وَبَارِكْ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ  
وعلى آله وصحبه أجمعين.

وكتبه بينانه: الباحث / أحمد بن محمود آل رجب

٢٧ صفر لعام ألف وأربعمائة وأربعين من هجرة النبي ﷺ.

الموافق عصر يوم الاثنين (٥- نوفمبر- ٢٠١٨م).

بمدينة المنصورة - دقهلية - مصر

هاتف: ٠١٠٢١٢٦٣٢٢٨ واتس: ٠١٥٥٢٥٣٧٦٢٠

## الختان لغة واصطلاحًا:

قال الشوكاني: (الْخِتَان) بكسر المعجمة وتخفيف المثناة: مصدر (خَتَن) أي: قطع.

و(الْخَتْن) بفتح ثم سكون: قَطْع بعضٍ مخصوص من عضوٍ مخصوص.  
و(الاختتان) و(الختان): اسم لفعل الخاتن، ولموضع الختان؛ كما في حديث عائشة: «إذا التقى الختانان...».

قال الماوردي: خِتَان الذَّكَر: قَطْعُ الجلدَةِ التي تغطي الحَشَفَةَ، والمستحب أن تُستوعب من أصلها عند أول الحَشَفَةِ، وأقل ما يجزئ أن لا يبقى منها ما يُتَغَشَى به.

وقال إمام الحرمين: المستحق في الرجال قطع القُلْفَةِ - وهي الجلدَةُ - التي تغطي الحَشَفَةَ حتى لا يبقى من الجلدَةِ شيء يتدلى.  
وقال ابن الصباغ: حتى تنكشف جميع الحَشَفَةِ.

وقال ابنُ كَجَّ فيما نقله الرافعي: يتأدى الواجب بقطع شيء مما فوق الحَشَفَةِ وإن قلَّ، بشرط أن يستوعب القطع تدوير رأسها.  
قال النووي: وهو شاذ، والأول هو المعتمد.

قال الإمام: والمستحق من ختان المرأة ما ينطلق عليه الاسم.

وقال الماوردي: ختانها: قَطْعُ جلدة تكون في أعلى فرجها، فوق مَدخل الذَّكَرِ، كالنواة أو كعُرْف الديك، والواجب قطع الجلدة المستعلية منه دون استئصاله.

قال النووي: ويسمى ختان الرجل: (إِعْذارًا) بذال معجمة. وختان المرأة: (خَفْضًا) بخاء وضاد معجمتين.

وقال أبو شامة: كلام أهل اللغة يقتضي تسمية الكل إِعْذارًا، والخَفْض يختص بالنساء.

قال أبو عبيد: عَذَرْتُ الجارية والغلام وأعذرتهما: خَتَنْتَهما واختتنتهما، وزناً ومَعْنًى.

قال الجوهري: والأكثر: خَفَضُ الجارية. قال: وتزعم العرب أن الولد إذا وُلِدَ في القمر اتسعت قُلْفَتُهُ، فصار كالمختون.

وقد استحب جماعة من العلماء فيمن وُلِدَ مختوناً - أن يُمرَّ بالمُوسَى على موضع الختان من غير قطع.

قال أبو شامة: وغالب مَنْ يكون كذلك لا يكون ختانه تامًّا، بل يظهر طَرَفُ الحَشْفَةِ، فإن كان كذلك وجب تكميله<sup>(١)</sup>.

(١) (نيل الأوطار) (١/ ١٤٥).

الباب الأول: الآيات والأحاديث والآثار الواردة في الختان بصفة عامة.

أولاً- الآيات:

قال تعالى: {وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ} [البقرة: ١٢٤].

قال عبد الله بن عباس رضي الله عنهما:

ابتلاه الله بالطهارة: خمس في الرأس ، وخمس في الجسد:

في الرأس: السواك ، والاستنشاق ، والمضمضة ، وقص الشارب ، وفرق الرأس .  
وفي الجسد خمسة: تقليم الأظفار، وحلق العانة، والختان ، والاستنجاء من الغائط والبول ، ونتف الإبط<sup>(١)</sup>.

وقال تعالى: {ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ} [النحل: ١٢٣].

فاستفاد بعض العلماء من هذه الآية أن الله سبحانه وتعالى أمر نبيه محمداً ﷺ بأن يتبع ملة إبراهيم الخليل عليه السلام، وكان من شأن إبراهيم ومما ابتلي به أنه اختتن.

(١) صحيح من قول ابن عباس: أخرجه عبد الرزاق في تفسيره (١ / ٢٨٩) وغيره. من طريق معمر، عن

ابن طاوس، عن أبيه، عن ابن عباس.



**قال البيهقي:** قال أصحابنا: والابتلاء إنما يقع في الغالب بما يكون واجباً (١).  
**وأجيب عليهم:** بأن الملة المقصود بها هنا أصول التوحيد والديانة، وليس صريحاً في  
 الآية الإلزام بالختان، وإنما مفاده المشروعية أو الاستحباب، ولا يلزم أن يكون  
 الابتلاء واجباً.

### ثانياً - الأحاديث:

- (١) عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا جلس بين شعبها الأربع ومَسَّ الختان الختان، فقد وجب الغُسل» (٢).
- (٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «الفطرة خمس: الختان، والاستحداد، وقص الشارب، وتقليم الأظفار، ونتف الآباط» (٣).
- (٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «اختن إبراهيم عليه السلام وهو ابن ثمانين سنة، بالقُدوم» (٤).
- قال ابن عبد البر: وأجمع العلماء على أن إبراهيم أول من اختن (٥).
- وقال القرطبي: أجمع العلماء على أن إبراهيم عليه السلام أول من اختن (٦).
- (٤) **وفي حديث أبي سفيان مع هرقل:** قال ابن الناذور: وكان هرقل حَزَاءً ينظر في النجوم، فقال لهم حين سألوه: إني رأيت الليلة حين نظرت في النجوم ملك الختان

(١) (السنن الكبرى)، للبيهقي (٨ / ٥٦٤).

(٢) أخرجه مسلم (٣٤٩).

(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري (٥٨٩١)، ومسلم (٢٥٧).

(٤) متفق عليه: أخرجه البخاري (٣٣٥٦)، ومسلم (٢٣٧٠).

(٥) (التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد) (٢١ / ٥٩).

(٦) (تفسير القرطبي) (٢ / ٩٨).

قد ظهر، فَمَنْ يَخْتَن من هذه الأمة؟ قالوا: ليس يَخْتَن إلا اليهود، فلا يهمنك شأنهم (١).

(٥) عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ، قال: «إنكم محشورون حفاة عراة غُرلاً» (٢).

و(الغُرل): هم غير المختونين، جمع أغرل. فاستفيد منه أنهم كانوا قبل هذا الموقف العظيم مختونين!

(٦) وفي غزوة أُحُد: خرج سِبَاع فقال: هل من مبارز؟ قال: فخرج إليه حمزة بن عبد المطلب، فقال: يا سباع، يا بن أم أنمار مُقَطَّعة البظور، أُنحَاد الله ورسوله صلى الله عليه وسلم؟ قال: ثم شَدَّ عليه... الحديث (٣).

الشاهد: قوله: (مُقَطَّعة البظور)، فمعناه أنهم كانوا يَخْتَنون.

قال الحافظ ابن حجر: (مُقَطَّعة البُظُورِ) بِالظَاءِ الْمُعْجَمَةِ: جَمْعُ بَظَرٍ، وَهِيَ اللَّحْمَةُ الَّتِي تُقَطَّعُ مِنْ فَرجِ الْمَرْأَةِ عِنْدَ الْحِثَانِ. قَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ: كَانَتْ أُمُّهُ خَتَّانَةً بِمَكَّةَ، تَخْتِنُ النِّسَاءَ. وَالْعَرَبُ تُطْلِقُ هَذَا اللَّفْظَ فِي مَعْرِضِ الدَّمِّ، وَإِلَّا قَالُوا: خَاتِنَةٌ (٤).

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٧).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (٣٣٤٩)، ومسلم (٢٨٦٠).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٤٠٧٢).

(٤) (فتح الباري) (٧/ ٣٦٩).

تنبيه:

في الباب أحاديث ضعيفة جدًا أعرضت عنها لوهاؤها وعدم ثبوتها، منها:

(١) «أَلْقِ عَنْكَ شَعْرَ الْكُفْرِ وَاخْتِنِ».

(٢) «الْأَقْلَفُ لَا يُتْرَكُ فِي الْإِسْلَامِ حَتَّى يُخْتَنَ».

(٣) «الْخِتَانُ سُنَّةٌ لِلرِّجَالِ، مَكْرُمَةٌ لِلنِّسَاءِ»، (وسياأتي تخريجه).

(٤) «الْأَقْلَفُ لَا يَحْجُ بَيْتَ اللَّهِ حَتَّى يُخْتَنَ».

(٥) «مَنْ أَسْلَمَ فَلْيُخْتَنِ وَإِنْ كَانَ كَبِيرًا».

وَتَمَّ أَحَادِيثُ أُخْرَى فِي هَذَا الْبَابِ، وَهِيَ وَاهِيَةٌ لَا تَثْبُتُ بِحَالٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

ثالثًا - الآثار:

(١) سُئِلَ ابْنُ عَبَّاسٍ: مِثْلُ مَنْ أَنْتَ حِينَ قُبِضَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟

قال: «أَنَا يَوْمَئِذٍ مَخْتُونٌ» قال: وَكَانُوا لَا يُخْتَنُونَ الرَّجُلَ حَتَّى يَدْرُكَ (١).

(٢) عَنْ أُمِّ عِلْقَمَةَ أَنَّ بَنَاتَ أَخِي عَائِشَةَ خُتِنَ، فَقِيلَ لِعَائِشَةَ: أَلَا نَدْعُو لهنَّ مَنْ

يَلْهِيهنَّ؟ قالت: بلى (٢).

(٣) قال مجاهد والنَّخَعِيُّ: الْخِتَانُ مِنَ السُّنَّةِ (٣).

وَتَمَّ آثَارُ أُخْرَى مِنْهَا الصَّحِيحُ، وَأَغْلَبُهَا ضَعِيفٌ.

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٦٢٩٩).

(٢) ضعيف: أخرجه البخاري في (الأدب المفرد) (١٢٤٧) وغيره.

وفيه أم علقمة مَرَجَانَةٌ، لَمْ تُوثَّقْ مِنْ مُعْتَبَرٍ، فَهِيَ فِي عِدَادِ الْمَجَاهِيلِ.

(٣) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٦٤٧٠) حدثنا إسحاق بن منصور، عن إسرائيل، عن منصور، عن

مجاهد وإبراهيم.

الباب الثاني: الأحاديث الواردة في ختان الإناث بصفة خاصة، و  
بيان عللها:

أولاً- حديث أم عطية الأنصارية رضي الله عنها:

عن أم عطية الأنصارية، أن امرأة كانت تختن بالمدينة، فقال لها النبي ﷺ:

« لَا تَنْهَكِي ؛ فَإِنْ ذَلِكَ أَحْظَى لِلْمَرْأَةِ، وَأَحَبُّ إِلَى الْبَعْلِ ».

الحكم: ضعيف جداً.

التخريج: أخرجه أبو داود (٥٢٧١)، والبيهقي (١٧٥٥٩) وابن عدي في

الكامل (٤٤٦/٧) وغيرهم.

ومداره على (محمد بن حسان)، قال عبد الوهاب الكوفي: عن عبد الملك بن عُمَيْر،

عن أم عطية الأنصارية.

وفيه علتان:

الأولى: جهالة محمد بن حسان، كما في (التقريب ٥٨١٠).

الثانية: اختلف فيه على عبد الملك بن عُمَيْر على وجهين.

قال أبو داود عقب إخراجهم: رُوي عن عُبَيْدِ اللَّهِ بن عمرو، عن عبد الملك، بمعناه

وإسناده.

قال أبو داود: «ليس هو بالقوي، وقد رُوي مرسلاً».

قال أبو داود: ومحمد بن حسان مجهول، وهذا الحديث ضعيف.

**قلت (أحمد):** فيكون الاختلاف على عبد الملك على النحو التالي:

محمد بن حسان، عن عبد الوهاب الكوفي: عن عبد الملك بن عمير، عن أم عطية الأنصارية (١).

ورواه زيد بن أبي أنيسة، عن عبد الملك، عن الضحاك بن قيس (٢).

ورواه رجل من أهل الكوفة، عن عبد الملك، عن الضحاك بن قيس (٣).  
والضحاك بن قيس ليس هو الفهري الذي له صحبة (٤).

**قلت (أحمد):** ولا يبعد أن يكون محمد بن حسان هو محمد بن سعيد المصلوب الكذاب.

فقد قال ابن عدي في ترجمته: وهم يُغيِّرون اسمه إذا حَدَّثُوا عنه ، فَمَرَّوان  
الْفَزَارِي يقول: محمد بن حسان (٥).

**وإليك بعض مَنْ ضَعَّفَ الحديث:** ضَعَّفَهُ أَبُو داود، والبيهقي، وابن عدي، وشيخنا مصطفى بن العدوي حفظه الله.

(١) انظر (سنن أبي داود) (٥٢٧١).

(٢) انظر (مستدرک الحاكم) (٦٢٣٦).

(٣) انظر (المعجم الكبير) للطبراني (٨ / ٢٩٩ / ٨١٣٧)، و(السنن الكبرى) للبيهقي (١٧٥٦١).

(٤) قاله ابن مَعِين. انظر (السنن الكبرى) للبيهقي (١٧٥٦١).

(٥) (الضعفاء الكبير) للعُقَيْلِي (٧١ / ٤).

ثانيًا- حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما مرفوعًا وموقوفًا:

عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «الختان سنة للرجال، مكرمة للنساء».

**الحكم:** ضعيف جدًا مرفوعًا وموقوفًا.

**التخريج:** أما المرفوع، فأخرجه الطبراني في (الكبير) (١١ / ٢٣٣، ١١٥٩٠) والبيهقي في (الكبرى) (١٧٥٦٥) وغيرهما.

وفيه علتان:

الأولى: الوليد بن الوليد الدمشقي، قال الدارقطني وغيره: متروك.

الثانية: عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان، مُتَكَلِّم فيه.

**وأما الموقوف،** فرُوي عن ابن عباس من طريقين كلاهما واه:

الطريق الأول: أخرجه الطبراني في (الكبير) (١١ / ٣٥٩ / ١٢٠٠٩).

وفيه علتان:

الأولى: خَلَف بن عبد الحميد، قال أحمد: لا أعرفه.

والثانية: عبد الغفور أبو الصباح الواسطي. قال يحيى بن معين: ليس

حديثه بشيء. وقال ابن حبان: كان ممن يضع الحديث. وقال البخاري:

تركوه.

الطريق الثاني: أخرجه الطبراني في (الكبير) (١٢ / ١٨٢، ١٢٨٢٨)،

والبيهقي في الكبرى (١٧٥٦٦) وغيرهما.

وفيه علتان:

الأولى: سعيد بن بشير، وهو ضعيف الحديث.

والثانية: عن عنة قتادة بن دَعَامَة إذ هو مدلس.

ثالثاً- حديث أسامة بن عُمَيْر بن عامر رضي الله عنه:

عن أبي المَلِيح بن أسامة، عن أبيه، أن النبي ﷺ قال: «الختان سنة للرجال، مَكْرُمة للنساء».

**الحكم:** ضعيف.

**التخريج:** أخرجه أحمد (٢٠٧١٩)، والبيهقي في (الكبرى) (١٧٥٦٧).

تَفَرَّد به الحَجَّاج بن أَرطاة، قال النووي: اتفقوا على أنه مدلس، وَضَعَفَه

الجمهور فلم يحتجوا به، ووثقه شعبة وقليلون، وكان بارعاً في الحفظ

والعلم<sup>(١)</sup>.

وقد اضطرب فيه الحَجَّاج بن أَرطاة، فرواه على عدة أوجه.

(١) (تهذيب الأسماء واللغات) (١ / ١٥٣).

تنبيه:

قد ورد في الباب جملة من الأحاديث أيضاً، منها:

حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

وغيرهما، وكلها أحاديث ضعيفة مسلسلة بالضعفاء والمجاهيل، ولا أريد

أن أسردها حتى لا يمل القارئ.

فالحاصل: أن كل أحاديث الباب الواردة في تحديد ختان الإناث ضعيفة،

لا تثبت عن رسول الله ﷺ.

لكن الأحاديث العامة في الباب الأول من هذه الرسالة- تشمل الذكور

والإناث.



## الباب الثالث: أقوال الفقهاء في الختان.

### أولاً- المذهب الحنفي:

#### قال السرخسي:

فلا بأس بالنظر إلى العورة لأجل الضرورة، فمن ذلك أن الخاتن ينظر ذلك الموضع، والخافضة كذلك تنظر؛ لأن الختان سنة، وهو من جملة الفطرة في حق الرجال، لا يمكن تركه، وهو مَكْرُمة في حق النساء أيضاً<sup>(١)</sup>.

**وقال القُدوري:** قال أصحابنا -رحمهم الله-: الختان سنة مؤكدة.

وأصحابنا بخراسان يقولون: إنه واجب، وليس بفرض.

وقال الشافعي: فرض.

لنا: ما روى أبي المليح عن أبيه عن شداد بن أوس أنه - صلى الله عليه

وسلم - قال: «الختان سنة في الرجال، مَكْرُمة في النساء».

فإن قيل: السنة ما وُضع لِيُقْتَدَى به، وهذا موجود في الواجب.

قلنا: إطلاق السنة في الشرع يقتضي ما يُمدح الإنسان بفعله ولا يُذم

بتركه؛، ولهذا يقول الفقهاء: فَرَضَ الله كذا، وسُنَّته كذا.

فإن قيل: نحمله على ما قبل البلوغ.

قلنا: ذُكر أنه سنة في (الرجال)، ولا يقال: (رجل) لمن لم يبلغ.

ولأن هذا مما تعم به البلوى، فكان يجب أن يُبين - صلى الله عليه وسلم - بياناً عاماً تشترك فيه الأمة.

وفي علمنا أنه ليس فيه نقل مستفيض دلالة على أنه ليس بواجب. ولأنه لو كان واجباً، لم يجب أن نتولاه من نفسه كالقطع في السرقة. ولأنه وُضع للتطهر حتى لا تجتمع بقايا البول تحت القلفة، وما يحصل هناك أقل من قدر الدرهم، وإزالة هذا المقدار من النجاسة قد بينا أنه مستحب وليس بواجب.

احتجوا بقوله تعالى: { ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ } [النحل: ١٢٣]. وهذا يدل على وجوب اتباع إبراهيم - عليه السلام -.

قلنا: وكذلك نقول، وليس نعلم أن الله تعالى أمره أن يختن بلفظ يقتضي الوجوب أو الاستحباب، فاحتاجوا إلى نقل في ذلك. قالوا: روي أنه - صلى الله عليه وسلم - قال: «أَلْقِ عَنْكَ شَعْرَ الْكُفْرِ، وَاخْتِنِ».

قلنا: هذا خبرٌ واحد فيما تعم به البلوى، فلا يثبت وجوبه بأخبار الآحاد. ولأنه محمول على الاستحباب، بدلالة أنه جمع بينه وبين إزالة الشعر ليس على طريق الوجوب.

قالوا: قَطَّعَ جزء صحيح من البدن لا يعود بعد قطعه أو يَحْتَن ويألم، فكان واجباً كقطع السرقة.

قلنا: القطع في السرقة دَلَّلْنَا أنه لما وجب لم يحز لمن وجب عليه أن يستوفيه من نفسه. ولما جاز أن يَحْتَن بنفسه، صار الختان كقطع الطَّرَف من ذاته. قالوا: كَشَفَ العورة لا يجوز، ولأن إدخال الألم على الإنسان محرم، فلولا أن القطع واجب لم يحز أن يُقَطَّع؛ لأن الواجب لا يُترك إلا بواجب. قلنا: هذا باطل بالمراهق؛ فَإِنَّ سَتْرَ عورته واجب، ولا يحل لغيره النظر إليها، ثم جاز للَخَتَّان أن يَحْتَنه، وليس الختان واجباً عليه. ويجوز لنا أن ندخل الألم بالختان وليس بواجب [عليه، وَيَبْطُل] بكشف العورة للطبيب أن المعالجة ليست بواجبة، وإن جاز كشف العورة لأجلها<sup>(١)</sup>.

## ثانياً - المذهب المالكي:

### قال ابن عبد البر:

قال ابن القاسم: قال مالك: من الفطرة ختان الرجال والنساء<sup>(٢)</sup>. قال ابن رشد: (الجد): وأما الختان فهو طُهْرَة الإسلام، ومن سُنَّة إبراهيم - عليه السلام - ومِلَّة التي أَمَرَ الله بالتزامها حيث يقول: {مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ} [الحج: ٧٨] أي: التزموها. هو أول مَنْ اخْتَنَ من الناس حين

(١) (التجريد) (١٢ / ٦١٢٠).

(٢) (التمهيد) (٢١ / ٦١).

أمره الله بالختان. قيل: وهو ابن ثمانين سنة. وقيل: وهو ابن مئة وعشرين سنة. ثم عاش بعد ذلك ثمانين سنة. رُوي الأمران جميعاً عن النبي - صلى الله عليه وسلم - من رواية أبي هريرة (١).

**قال القرافي:** قال ابن يونس: الختان سنة مؤكدة في حق الذكور والإناث (٢).

**قال ابن جزي الكلي:** أما ختان الرجال فُسنة مؤكدة عند مالك وأبي حنيفة؛ كسائر خصال الفطرة التي ذكرها، وهي غير واجبة اتفاقاً (٣).

**ثالثاً - المذهب الشافعي:**

**قال الماوردي:** أما الختان ففرض واجب في الرجال والنساء (٤).

**قال النووي:** الختان واجب على الرجال والنساء عندنا. وبه قال كثيرون من السلف، كذا حكاه الخطّابي. ومن أوجبه أحمد. وقال مالك وأبو حنيفة: سنة في حق الجميع. وحكاه الرافعي وجهاً لنا. وحكى وجهاً ثالثاً، أنه يجب على الرجل، وسنة في المرأة، وهذان الوجهان شاذان. والمذهب الصحيح المشهور الذي نص عليه الشافعي رحمه الله، وقطع به الجمهور - أنه واجب على الرجال والنساء. ودليلنا ما سبق (١).

(١) (المقدمات الممهدة) (٣ / ٤٤٧).

(٢) (الذخيرة) (٤ / ١٦٦).

(٣) (القوانين الفقهية) (ص: ١٢٩).

(٤) (الحاوي الكبير) (١٣ / ٤٣٠).

### رابعاً- المذهب الحنبلي:

**قال ابن قدامة:** فأما الختان فواجب على الرجال، ومَكْرُمة في حق النساء وليس بواجب عليهن.

هذا قول كثير من أهل العلم. قال أحمد: الرجل أشد، وذلك أن الرجل إذا لم يُختن، فتلك الجلدة مُدَلَّاة على الكَمرة، ولا يُنَقَّى ما ثَم، والمرأة أهون<sup>(٢)</sup>.

### خامساً- المذهب الظاهري:

**قال أبو محمد بن حزم:** السواك مستحب، ولو أمكن لكل صلاة لكان أفضل، وتنف الإبط والختان وحلق العانة وقص الأظفار<sup>(٣)</sup>.

**قال الشوكاني:** والحق أنه لم يَقم دليل صحيح يدل على الوجوب، والمتيقن السُّنية كما في حديث: «خمس من الفطرة...» ونحوه.

والواجب: الوقوف على المتيقن إلى أن يقوم ما يوجب الانتقال عنه<sup>(٤)</sup>.

**وقال الشوكاني أيضاً:** قال ابن المنذر: ليس في الختان خبر يُرجع إليه، ولا سُنَّة تُتَّبَع<sup>(٥)</sup>.

(١) (المجموع شرح المذهب) (١/ ٣٠٠).

(٢) (المغني) (١/ ٦٤).

(٣) (المَحَلَّى بالآثار) (١/ ٤٢٣).

(٤) (نيل الأوطار) (١/ ١٤٦).

(٥) السابق (١/ ١٤٥).

**قال الشيخ ابن باز:** الختان سنة مؤكدة. وذهب بعض أهل العلم إلى وجوبه، كما قال ابن عباس وجماعة من أهل العلم: واجب في حق الرجال؛ لقول النبي صلى الله عليه وسلم: «الفطرة خمس - يعني: السنة خمس - الختان، والاستحداد، وقلم الأظافر، وقص الشارب، ونتف الإبط». والختان من أكد السنن، وهو قطع القلفة التي على رأس الذكر حتى تخرج الحشفة التي هي طرف الذكر وتبرز. والقلفة معروفة يعرفها الختانون، تُقطع في حال الصغر أفضل؛ لأنها في حال الصغر أسهل، ولا يجوز تأخيرها إلى أن يبلغ، بل يحب المبادرة في ذلك قبل أن يبلغ، وكلما كان في حال الصغر وفي حال الرضاعة أو في أول الولادة في اليوم السابع أو بعده، كلما كان أبكر؛ كان أسهل وهو سنة مؤكدة.

وذهب بعض أهل العلم إلى وجوب ذلك في حق الرجال، والختان سنة في حق النساء إذا تيسر من يُحسن ذلك من الرجال أو النساء.

فيُشرع لأهل الإسلام أن يحافظوا على ذلك؛ للحديث المذكور<sup>(١)</sup>.

**قال الشيخ ابن عثيمين:** وأقرب الأقوال: أنه واجب في حق الرجال، سنة في حق النساء.

ووجه التفريق بينهما: أنه في حق الرجال فيه مصلحة تعود إلى شرط من شروط الصلاة، وهي الطهارة لأنه إذا بقيت هذه؛ الجلدة، فإن البول إذا

(١) (مجموع فتاوى ابن باز) (٢٩ / ٥١).

خرج من ثُقب الحشفة بقي وتجمّع، وصار سبباً في الاحتراق والالتهاب، وكذلك كُلّما تحرّك، أو عصر هذه الجلدة خرج البول وتنجّس بذلك. وأما في حق المرأة، فغاية فائدته أنه يُقلّل من غُلْمَتها - أي: شهوتها - وهذا طلب كمال، وليس من باب إزالة الأذى<sup>(١)</sup>.

**قال شيخنا مصطفى بن العدوي:** الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ، وبعد:

فختان الإناث أمر مباح، وتُقدره الطيبة، فإذا رأت الطيبة أن الفتاة تحتاج إليه فُعل، وإن رأت أنها لا تحتاج إليه تُرك. والله أعلم<sup>(٢)</sup>.

### الإجماعات في مشروعية ختان الأنثى:

قال ابن حزم: واتفقوا على أن مَنْ خَتَنَ ابنه فقد أصاب، واتفقوا على إباحة الختان للنساء<sup>(٣)</sup>.

قال ابن هُبَيْرَة: اتفقوا على أن الختان في حق الرجال، والخِفاض في حق الأنثى - مشروع<sup>(٤)</sup>.

قال الحافظ ابن رجب: وختان المرأة مشروع بغير خلاف<sup>(٥)</sup>.

(١) (الشرح الممتع على زاد المستقنع) (١ / ١٦٤).

(٢) (فتاوى الفضائيات) (١ / ٧٧ فتوى رقم ٨٨) ط / مكتبة مكة.

(٣) (مراتب الإجماع) (ص: ١٥٧).

(٤) (اختلاف الأئمة العلماء) (١ / ٣٤٢).

(٥) (فتح الباري) لابن رجب (١ / ٣٧٢).

## الباب الرابع: أقوال علماء الأزهر، والأطباء في الختان.

(١) قال الشيخ: حسنين محمد مخلوف (في شعبان سنة ١٣٦٨ هجرية):

إن الفقهاء اختلفوا في حكم الختان لكل من الذَّكَر والأنثى، هل هو واجب، أو سُنة وليس بواجب؟

فذهب الشافعية - كما في (المجموع) للإمام النووي - إلى أنه واجب في حق الذَّكَر والأنثى، وهو عندهم المذهب الصحيح المشهور، الذي قَطَعَ به الجمهور.

وذهب الحنابلة - كما في (المغني) لابن قدامة - إلى أنه واجب في حق الذُّكُور، وليس بواجب بل هو سُنة ومَكْرُمة في حق الأنثى. وهو قول كثير من أهل العلم.

وذهب الحنفية والمالكية إلى أنه سُنة وليس بواجب في حقها، وهو من شعار الإسلام.

فَتَلَخَّصَ من ذلك أن أكثر أهل العلم على أن خِفاض الأنثى ليس واجباً، وهو قول الحنفية والمالكية والحنابلة، ومروي أيضاً عن بعض أصحاب الشافعي، فلا يُوجِب تَرْكُهُ الإِثْمَ. وأن ختان الذَّكَر واجب، وهو شعار المسلمين، ومن ملة إبراهيم عليه السلام، وهو مذهب الشافعية والحنابلة.



وَمِنْ هَذَا يُعْلَمُ أَنَّهُ لَا إِثْمَ فِي تَرْكِ خَفْضِ الْبَنَاتِ (خَتَانِهِنَّ) كَمَا دَرَجَ عَلَيْهِ كَثِيرٌ مِنَ الْأُمَمِ بِالنِّسْبَةِ لَهُنَّ. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ (١).

(٢) قال الشيخ عَلَّامُ نَصَارٍ (في رمضان ١٣٧٠ هجرية - ٢٣ يونيو ١٩٥١ م):

سَبَقَ أَنْ صَدَرَتْ فَتَوَى مَسْجَلَةٌ بِالْدارِ، بِأَنَّ خَتَانَ الْأُنْثَى مِنْ شَعَارِ الْإِسْلَامِ، وَوَرَدَتْ بِهِ السُّنَّةُ النَّبَوِيَّةُ، وَاتَّفَقَتْ كَلِمَةُ فَقَهَاءِ الْمُسْلِمِينَ وَأَثْمَتِهِمْ عَلَى مَشْرُوعِيَّتِهِ، مَعَ اخْتِلَافِهِمْ فِي كَوْنِهِ وَاجِبًا أَوْ سُنَّةً. فَإِنَّا نَخْتَارُ فِي الْفَتَوَى الْقَوْلَ بِسُنِّيَّتِهِ لِتَرْجُّحِ سَنَدِهِ وَوُضُوحِ وَجْهِتِهِ. وَالْحِكْمَةُ فِي مَشْرُوعِيَّتِهِ مَا فِيهِ مِنْ تَلْطِيفٍ الْمِيلَ الْجَنَسِيِّ فِي الْمَرْأَةِ وَالِاتِّجَاهُ بِهِ إِلَى الْإِعْتِدَالِ الْمَحْمُودِ. انْتَهَى.

وَلَمَزِيدُ الْبَيَانِ وَتَحْقِيقًا لِلْغَرَضِ الْكَرِيمِ الَّذِي تَرْمِي إِلَيْهِ مَجْلَةُ (لُؤَاءِ الْإِسْلَامِ) نَضِيفُ إِلَى مَا يَأْتِي:

وَرَدَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ، تَدُلُّ فِي مَجْمُوعِهَا عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ خَتَانِ الْأُنْثَى:

مِنْهَا: قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «خَمْسٌ مِنَ الْفَطْرَةِ...» وَعَدَّ مِنْهَا الْخَتَانَ، وَهُوَ عَامٌّ لِلذَّكَرِ وَالْأُنْثَى.

(١) فتاوى دار الإفتاء المصرية (٢/ ٢٠٧، بترقيم الشاملة آلياً).

ومنها: قوله عليه السلام: «مَنْ أَسْلَمَ فَلْيَخْتَنْ».

ومنها ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه أنه عليه السلام قال: «يا نساء الأنصار، اخْتَفِضْنَ (أي: اخْتَنِينَ) وَلَا تُنْهَكْنَ (أي: لَا تَبَالِغْنَ)».

وحديث: «الْخَتَانُ سُنَّةٌ فِي الرِّجَالِ، وَمَكْرُومَةٌ فِي النِّسَاءِ».

ومن هذا يتبين مشروعية ختان الأنثى، وأنه من محاسن الفطرة، وله أثر محمود في السَّيْرِ بها إلى الاعتدال.

أما آراء الأطباء مما نُشِرَ في مجلة (الدكتور) وغيرها عن مضار ختان الأنثى، فإنها آراء فردية، لا تستند إلى أساس علمي متفق عليه، ولم تصبح نظرية مقررة!!

وهم معترفون بأنه للآن لم يحصل اختبار للنساء المختنات، وأن نسبة الإصابة بالسرطان في المختنات من الرجال أقل منها في غير المختنات.

وبعض هؤلاء الأطباء يرمي بصراحة إلى أن يُعْهَدَ بعملية ختان الأنثى إلى الأطباء دون الخاتنات الجاهلات؛ حتى تكون العملية سليمة مأمونة العواقب الصحية.

على أن النظريات الطبية في الأمراض وطرق علاجها - ليست مستقرة ولا ثابتة، بل تتغير مع الزمن واستمرار البحث .

فلا يصح الاستناد إليها في استنكار الختان الذي رأى فيه الشارع الحكيم الخير العليم حكمة وتقويماً للفطرة الإنسانية.

وقد عَلَّمْتَنَا التجارب أن الحوادث على طول الزمن تُظْهِرُ لنا ما قد يَخْفَى علينا من حكمة الشارع فيما شرعه لنا من أحكام وهدانا إليه من سنن!! والله يوفقنا جميعاً إلى سبيل الرشاد(١).

(٣) قال الشيخ جاد الحق علي جاد الحق (ربيع الأول ١٤٠١ هجرية -

٢٩ يناير ١٩٨١ م):

قال الله تعالى: {ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ} [النحل: ١٢٣].

وفي الحديث الشريف (متفق عليه - البخاري في كتاب بدء الخلق وفي باب الختان في كتاب الاستئذان - ومسلم في باب فضائل إبراهيم - في كتاب الفضائل): «اختتن إبراهيم وهو ابن ثمانين سنة».

وروى أبو هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

«الفطرة خمس - أو: خمس من الفطرة -: الختان، والاستحدا، ونتف

الإبط، وقص الشارب، وتقليم الأظافر» متفق عليه، (شرح السنة)

للبن عوي (ج ١٢ ص ١٠٩) باب الختان.

وقد تحدّث الإمام النووي الشافعي في المجموع (ج ١ ص ٢٨٤) في تفسير الفطرة بأن أصلها الخلقة.

(١) (فتاوى دار الإفتاء المصرية) (٢/ ٢٠٨، بترقيم الشاملة آلياً).

قال الله تعالى: {فِطَرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا} [الروم: ٣٠]،  
واختلف في تفسيرها في الحديث: فقال الشيرازي والماوردي وغيرهما: هي  
الدين. وقال الإمام أبو سليمان الخطّابي: فسرّها أكثر العلماء في الحديث  
بالسنة.

ثم عَقَّب النووي بعد سرد هذه الأقوال وغيرها بقوله: قلت: تفسير  
الفطرة هنا بالسنة هو الصواب. ففي (صحيح البخاري) عن ابن عمر،  
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من السنة قص الشارب ونتف الإبط  
وتقليم الأظافر».

وأصح ما فُسِّر به غريب الحديث تفسيره بما جاء في رواية أخرى، لا سيما  
في (صحيح البخاري).

وقد اختلف أئمة المذاهب وفقهاؤها في حكم الختان:  
فقال ابن القيم (هامش شرح السنة للبغوي (ج ٢ ص ١١٠) في باب  
الختان) في كتابه (تحفة المودود):  
اختلف الفقهاء في ذلك.

فقال الشعبي وربيعه والأوزاعي ويحيى بن سعيد الأنصاري، ومالك  
والشافعي وأحمد: هو واجب. وشَدَّد فيه مالك حتى قال: (مَنْ لم يَخْتَنْ لم  
تُجَزْ إمامته ولم تُقبل شهادته) ونقل كثير من الفقهاء عن مالك أنه سنة،  
حتى قال القاضي عياض: الاختتان عند مالك وعامة العلماء سنة. ولكن

السُّنة عندهم يأثم تاركها، فهم يُطلقونها على مرتبة بين الفرض والندب، وقال الحسن البصري وأبو حنيفة: لا يجب بل هو سُنة.

وفي فقه الإمام أبي حنيفة (الاختيار شرح المختار للموصلي، ج ٢ ص ١٢١) في كتاب الكراهية: إن الختان للرجال سُنة، وهو من الفطرة، وللنساء مَكْرُمة. فلو اجتمع أهل مصر (بلد) على ترك الختان، قاتلهم الإمام؛ لأنه من شعائر الإسلام وخصائصه.

والمشهور في فقه الإمام مالك في حكم الختان للرجال والنساء - كحكمه في فقه الإمام أبي حنيفة.

وفقه الإمام الشافعي (ج ١ ص ٢٩٧) من المذهب للشيرازي وشرحه المجموع للنووي: أن الختان واجب على الرجال والنساء.

وفقه الإمام أحمد بن حنبل (المغني لابن قدامة ج ١ ص ٧٠) مع الشرح الكبير: إن الختان واجب على الرجال، ومَكْرُمة في حق النساء وليس بواجب عليهن. وفي رواية أخرى عنه أنه واجب على الرجال والنساء. كمذهب الإمام الشافعي.

وخلاصة هذه (الإفصاح عن معاني الصحاح، ليحيى بن هُبَيْرَة الحنبلي، (ج ١ ص ٢٠٦)) الأقوال - أن الفقهاء اتفقوا على أن الختان في حق الرجال والخِفاض في حق الإناث - مشروع.

ثم اختلفوا في وجوبه:

فقال الإمامان أبو حنيفة ومالك: هو مسنون في حقهما، وليس بواجب وجوب فرض، ولكن يأثم بتركه تاركه.

وقال الإمام الشافعي: هو فرض على الذكور والإناث.

وقال الإمام أحمد: هو واجب في حق الرجال. وفي النساء عنه روايتان، أظهرهما الوجوب.

والختان في شأن الرجال: قَطْع الجلدَة التي تُغْطي الحَشْفَة، بحيث تنكشف الحَشْفَة كلها.

وفي شأن النساء: قَطْع الجلدَة التي فوق مَخْرَج البول، دون مبالغة في قطعها ودون استئصالها، وسُمي بالنسبة لهن: (خِفاضًا).

وقد استدلل الفقهاء على مشروعية خفاض النساء بحديث أم عطية رضي الله عنها قالت: إن امرأة كانت تَحْتَن بالمدينة، فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم: «لا تُنْهَكِي؛ فإن ذلك أحظى للزوج وأسرى للوجه».

وجاء ذلك مُفصَّلًا في رواية أخرى تقول:

(إنه عندما هاجر النساء، كان فيهن أم حبيبة، وقد عُرِفَت بختان الجواري، فلما رآها رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لها: «يا أم حبيبة، هل الذي كان في يدك هو في يدك اليوم؟».

فقالت: نعم، يا رسول الله، إلا أن يكون حرامًا فتنهاني عنه.

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «بل هو حلال، فادني مني حتى أعلمك».

فدنت منه، فقال: «يا أم حبيبة، إذا أنتِ فعلتِ فلا تُنْهَكِي؛ فإنه أشرق للوجه وأحظى للزوج».

ومعنى (لا تُنْهَكِي): لا تبالغي في القطع والخفض.

ويؤكد هذا الحديث الذي رواه أبو هريرة رضي الله عنه، أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: «يا نساء الأنصار، اختفضن (أي: اختتن) ولا تُنْهَكُن (أي: لا تبالغن في الخفاض)».

وهذا الحديث جاء مرفوعًا (نيل الأوطار للشوكاني، (ج ١ ص ١١٣)

برواية أخرى عن عبد الله بن عمر، رضي الله عنهما.

وهذه الروايات وغيرها تحمل دعوة الرسول صلى الله عليه وسلم إلى ختان النساء ونهيه عن الاستئصال.

وقد علّل هذا في إيجاز وإعجاز، حيث أوتي جوامع الكلم، فقال صلى الله عليه وسلم: «فإنه أشرق للوجه وأحظى للزوج».

وهذا التوجيه النبوي إنما هو لضبط ميزان الحس الجنسي عند الفتاة، فأمر بخفض الجزء الذي يعلو تخرج البول؛ لضبط الاشتها، والإبقاء على لذات النساء واستمتاعهن مع أزواجهن، ونهى عن إبادة مصدر هذا الحس واستئصاله، ولم يُبقها دون خفض فيدفعها إلى الاستهتار وعدم القدرة على التحكم في نفسها عند الإثارة.

لما كان ذلك، كان المستفاد من النصوص الشرعية ومن أقوال الفقهاء على النحو المبين والثابت في كتب السّنة والفقّه - أن الختان للرجال والنساء من صفات الفطرة التي دعا إليها الإسلام، وحث على الالتزام بها، على ما يشير إليه تعليم رسول الله صلى الله عليه وسلم كيفية الختان، وتعبيره في بعض الروايات بالخفض، مما يدل على القدر المطلوب في ختانهم. قال الإمام البيضاوي: إن حديث «خمس من الفطرة...» عام في ختان الذّكر والأنثى.

وقال الشوكاني في (نيل الأوطار) (ج ١ ص ١١٣): إن تفسير الفطرة بالسّنة لا يراد به السّنة الاصطلاحية المُقابلة للفرض والواجب والمندوب. وإنما يراد بها الطريق، أي: طريقة الإسلام؛ لأن لفظ (السّنة) في لسان الشارع أعم من السّنة في اصطلاح الأصوليين.



ومن هنا اتفقت كلمة فقهاء المذاهب على أن الختان للرجال والنساء من فطرة الإسلام وشعائره، وأنه أمر محمود.

ولم يُنقل عن أحد من فقهاء المسلمين - فيما طالعنا من كتبهم التي بين أيدينا - القول بمنع الختان للرجال أو النساء، أو عدم جوازه أو إضراره بالأنثى، إذا هو تم على الوجه الذي علّمه الرسول صلى الله عليه وسلم لأم حبيبة، في الرواية المنقولة آنفاً.

أما الاختلاف في وصف حكمه بين واجب وسنة ومكرمة، فيكاد يكون اختلافًا في الاصطلاح الذي يندرج تحته الحكم.

يشير إلى هذا ما نُقل في فقه (الاختيار شرح المختار، ج ٢ ص ١٢١) الإمام أبي حنيفة، من أنه لو اجتمع أهل مصر (بلد) على ترك الختان، قاتلهم الإمام (ولي الأمر) لأنه من شعائر الإسلام وخصائصه.

كما يشير إليه أيضًا أن مصدر تشريع الختان هو اتباع ملة إبراهيم، وقد اختتن، وكان الختان من شريعته، ثم عده الرسول صلى الله عليه وسلم من خصال الفطرة، وأمّيل إلى تفسيرها بما فسر لها به الشوكاني - حسبما سبق - بأنها السُّنة التي هي طريقة الإسلام ومن شعائره وخصائصه، وكما جاء في فقه الحنفيين.

وإذ قد استبان مما تقدم أن ختان البنات المسئول عنه من فطرة الإسلام وطريقته على الوجه الذي بيّنه رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإنه لا يصح أن يُترك توجيهه وتعليمه إلى قول غيره ولو كان طبيباً؛ لأن الطب علم، والعلم متطور، تتحرك نظراته ونظرياته دائماً.

ولذلك نجد أن قول الأطباء في هذا الأمر مختلف: فمنهم من يرى ترك ختان النساء.

وآخرون يرون ختانهن؛ لأنه هذا يهذب كثيراً من إثارة الجنس، لا سيما في سن المراهقة التي هي أخطر مراحل حياة الفتاة.

ولعل تعبير بعض روايات الحديث الشريف في ختان النساء بأنه مَكْرُمة - يهديننا إلى أن فيه الصون، إنه طريق للعفة، فوق أنه يقطع تلك الإفرازات الدهنية التي تؤدي إلى التهابات مجرى البول وموضع التنازل، والتعرض بذلك للأمراض الخبيثة.

هذا ما قاله الأطباء المؤيدون لختان النساء.

وأضافوا أن الفتاة التي تُعْرَض عن الختان - تنشأ من صغرها وفي مراهقتها حادة المزاج سيئة الطبع.

وهذا أمر قد يصوره لنا ما صرنا إليه في عصرنا، من تداخل وتزاحم، بل وتلاحم بين الرجال والنساء، في مجالات الملاصقة والزحام التي لا تخفى على أحد.

فلو لم تُقَمْ الفتاة بالاختتان، لتعرضت لمثيرات عديدة تؤدي بها - مع موجبات أخرى تذخر بها حياة العصر، وانكماش الضوابط فيه - إلى الانحراف والفساد.

وإذا كان ذلك، فما وقت الختان شرعاً؟

اختلف الفقهاء في وقت الختان:

فقليل: حتى يبلغ الطفل. وقيل: إذا بلغ تسع سنين. وقيل: عشرًا. وقيل: متى كان يطيق ألم الختان، وإلا فلا. (المراجع السابقة).

والظاهر من هذا أنه لم يرد نص صريح صحيح من السنة بتحديد وقت للختان، وأنه متروك لولي أمر الطفل بعد الولادة - صبيًا أو صبية - فقد ورد أن النبي صلى الله عليه وسلم ختن الحسن والحسين رضي الله عنهما، يوم السابع من ولادتهما.

فيُفَوَّض أمر تحديد الوقت للولي، بمراعاة طاقة المختون ومصلحته.

لما كان ذلك، ففي واقعة السؤال قد بان أن ختان البنات من سنن الإسلام وطريقته، لا ينبغي إهمالهما بقول أحد، بل يجب الحرص على ختانهن بالطريق والوصف الذي علّمه رسول الله صلى الله عليه وسلم لأم حبيبة، ولعلنا في هذا نسترشد بما قالت حين حوارها مع الرسول: (هل هو حرام فتنهاني عنه؟) فكان جوابه عليه الصلاة والسلام - وهو الصادق الأمين -: «بل هو حلال».

كل ما هنالك، ينبغي البعد عن الخاتنات اللاتي لا يُحسّن هذا العمل،  
ويجب أن يُجرى الختان على هذا الوجه المشروع.  
ولا يُترك ما دعا إليه الإسلام بقول فرد أو أفراد من الأطباء، لم يصل قولهم  
إلى مرتبة الحقيقة العلمية أو الواقع التجريبي، بل خالفهم نفر كبير من  
الأطباء أيضًا، وقطعوا بأن ما أمر به الإسلام له دواعيه الصحية وفوائده  
الجمّة نفسيًا وجسديًا.  
هذا، وقد وكل الله سبحانه أمر الصغار إلى آبائهم وأولياء أمورهم، وشرع  
لهم الدين وبيّنه على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم.  
فمن أعرض عنه، كان مضيعة للأمانة التي وُكلت إليه، على نحو ما جاء في  
الحديث الشريف، فيما روى البخاري ومسلم (زاد المسلم فيما اتفق عليه  
البخاري ومسلم، ج ١ ص ٣٠٢): عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «كلكم راعٍ، وكلكم مسئول عن  
رعيته، فالإمام راعٍ وهو مسئول عن رعيته، والرجل راعٍ في أهله وهو  
مسئول عن رعيته، والمرأة راعية في بيت زوجها وهي مسئولة عن رعيته،  
والخادم راعٍ في مال سيده وهو مسئول عن رعيته، والرجل راعٍ في مال أبيه  
وهو مسئول عن رعيته، فكلكم راعٍ وكلكم مسئول عن رعيته». والله  
سبحانه وتعالى أعلم (١).

(١) (فتاوى دار الإفتاء المصرية) (٢/ ٢٠٩، بترقيم الشاملة آليًا).

## (٤) قال الشيخ عطية صقر، رحمه الله:

الختان سنة في حق الرجال والنساء، والختان مطلوب في الإسلام بدليل حديث مسلم: «خمس من الفطرة: الختان، والاستحداد، وتقليم الأظافر، ونتف الإبط، وقص الشارب».

وختان البنات كان موجوداً عند العرب، فأقره الإسلام.

ومن أقوى ما يدل على ذلك حديث: «إذا التقى الختانان، فقد وجب الغسل»... فختان المرأة كان موجوداً، ووُضعت بشأنه أحكام... وكانت هناك وصية بعدم المبالغة فيه.

وأقول للزوج: إن ختان البنت أحظى للمرأة، وأحب للرجل.

وكلام الأطباء في ضرره إنما هو في المبالغة فيه... وقد مرت مئات السنين وهو يُمارس دون شكوى (١).

(١) (ختان الإناث بين علماء الشريعة والأطباء) (ص: ١٦) تأليف / الدكتورة مريم إبراهيم هندي.

(٥) (فتوى مفتي مصر الأسبق / الدكتور علي جمعة، وتعليقي عليها).

وقد سئل: كثر الجدل حول موضوع ختان الإناث، وأن منعه حرام، فما

حقيقة الأمر؟

فأجاب الدكتور علي جمعة:

((علينا أن نَعْلَم أولاً أن قضية (ختان الإناث) ليست قضية دينية تعبدية

في أصلها، وإنما هي قضية عادية، أي: من قبيل موروث العادات (١).

وانتشرت هذه العادة بين دول حوض النيل قديماً، فكان المصريون

القدماء وغيرهم من الشعوب في حوض النيل - يختنون الإناث.

وقد انتقلت هذه العادة إلى بعض العرب، كما كان النبي ﷺ في المدينة

المنورة، أما في مكة فلم تكن هذه العادة منتشرة.

ولذلك عندما ذهب النبي ﷺ إلى المدينة ووجد أن هذه العادة هناك

مستقرة عندهم، نصح من تختن الإناث ألا تُنْهَك في الختان؛ كما في حديث

(١) قلت (أحمد): بل هي قضية دينية، اتفقت كلمة العلماء على مشروعيتها، واستحبها جمهورهم،

وأوجبها بعضهم.

فالقطع هكذا بأنها عادة لا علاقة لها بالشرع - أمر باطل!!

أم عطية الأنصارية: أن امرأة كانت تختن بالمدينة، فقال لها النبي ﷺ: «لا تُنهكي؛ فإن ذلك أحظى للمرأة، وأحب إلى البعل» (١).

والختان كما يصفه الأطباء في عصرنا الحديث - على أربع مراحل: الأولى منها: نوع من أنواع عمليات التجميل، التي ينصح بها الأطباء عند الحاجة إليها، وهذا هو الختان في مفهوم المسلمين.

أما المراحل الأخرى، فإن اشتهر أن اسمها ختان عند الأطباء، إلا أنها في حقيقتها تعدّ عدواناً في مفهوم الشرع الشريف؛ لما فيها من التجني على عضو من أكثر الأعضاء حساسية، حتى إن هذا العدوان يستوجب العقوبة والدية الكاملة (كدية النفس) إذا أدى إلى إفساده، كما هو مقرر في أحكام الشريعة الغراء.

ولم يرد عنه ﷺ أنه ختن بناته (٢)، والسنة الفعلية أولى بإظهار المسلك القويم في تلك القضية؛ حيث إنه لم يرد نص شرعي صحيح صريح يأمر المسلمين بأن يختنوا بناتهم (٣).

(١) قلت (أحمد): قبل أسطر قال: (عادة من قبيل موروث العادات)، والآن يقول: إن النبي صلى الله عليه وسلم أقرها، بل علّم المرأة التي تختن كيف تصنع. فما هذا التناقض؟!

(قلت): على الرغم من أنني أقر بأن الخبر ضعيف لا يثبت.

(٢) لم يرد بسند صحيح أنه صلى الله عليه وسلم ختنهن، ولم يرد أيضاً أنه لم يختنهن، فلزمنا أن ننظر لنصوص آخر في الباب.

(٣) الأدلة العامة تشمل الذكور والإناث؛ إذ (النساء شقائق الرجال) كما جاء في الخبر.

فكان استمرار تلك العادة من باب المباح عند عدم ظهور الأضرار، أما مع ظهور تلك الأضرار البالغة التي قد تصل إلى الموت، بما قرره أهل الطب، فيكون منعه أولى! وحدث تلك الأضرار قد تكون لاختلاف الزمان والغذاء والهواء، أو لغير ذلك من الأسباب.

وقد تعامل المسلمون مع هذا الواقع الجديد - بمنتهى الفهم الحضاري في نظامهم القانوني والأخلاقي.

وبإلقاء نظرة إلى التطور القانوني والتشريعي في مصر - مثلاً - عن هذه القضية، فنجد أن أول نص صدر في مصر حول ختان الإناث هو القرار الوزاري، (رقم ٧٤ لعام ١٩٥٩).

ويتضمن هذا القرار في مادته الأولى كشفًا بأسماء لجنة مكونة من (١٥) عضوًا من رجال الدين والطب المسلمين، من بينهم وكيل وزارة الصحة/

ومن النصوص العامة:

قوله صلى الله عليه وسلم: «إذا مس الختان الختان، فقد وجب الغُسل».

وقوله صلى الله عليه وسلم: «الفطرة خمس...» وذكر منها الختان.

وقوله: «تُحْشَرُونَ يوم القيامة حفاة عراة غُرُلًا».

وقد تقدم ذكر هذه الأدلة في هذا الكتاب، فليرجعها القارئ إذا أحب.



مصطفى عبد الخالق، ومفتي الديار المصرية/ حسن مأمون، ومفتي الديار المصرية سابقاً/ حسنين محمد مخلوف.

وجاء في المادة الثانية أن تلك اللجنة قررت ما يلي:

\* أنه يَحْرَمُ بتاتاً على غير الأطباء القيام بعملية الختان، وأن يكون الختان جزئياً لا كلياً، لمن أراد.

\* غير مُصَرَّح للدايات المُرخَّصات بالقيام بأي عمل جراحي، ومنه ختان الإناث.

\* الختان بالطريقة المتبعة الآن له ضرر صحي ونفسي على الإناث، سواء قبل الزواج أو بعده.

وعندما كثرت حالات الختان، وتسببت في تلك الأضرار البالغة بصحة الإناث؛ أصدر وزير الصحة المصري قراراً وزارياً بتاريخ (٨ / ٧ / ١٩٩٦) القرار رقم ٢٦١ لسنة ١٩٩٦) الذي يقول:

(يَحْظَرُ إجراء عمليات الختان للإناث، سواء بالمستشفيات أو العيادات العامة أو الخاصة، ولا يُسمح بإجرائها إلا في الحالات المرضية فقط والتي يُقرها قسم أمراض النساء والولادة بالمستشفى، وبناء على اقتراح الطبيب المعالج).

ولقد ظن بعض المسلمين ممن لم يتسع أفقهم - أن هذا القرار يُعد مخالفة للشرعية الإسلامية، وبالتالي فيعتبر مخالفاً للدستور المصري!!

فقاموا برفع دعوى قضائية لدى محكمة القضاء الإداري، وذكرت المحكمة في حيثيات حكمها ما نصه:

(وخلصت محكمة القضاء الإداري إلى أن الاستفادة من استعراض الآراء الفقهية المتقدمة - أن الشريعة الإسلامية لم تتضمن حكماً فاصلاً أو نصاً قطعياً يوجب ختان الإناث أو يحظره، ومن ثم فإن الأحكام التي وردت في هذا الشأن كلها ظنية.

وحيث إن الطب لم يجمع أيضاً على رأي واحد، وإنما ذهب البعض إلى أن ختان الإناث يحقق مصلحة طبية. بينما ذهب البعض الآخر إلى أنه يُلحق بهن أشد الأضرار النفسية والطبية.

وحيث إن لولي الأمر أن ينظم الأمور التي لم يرد فيها نص شرعي قطعي في كتاب الله أو سنة رسوله، ولم يرد فيها إجماع، وكذلك المسائل الخلافية التي لم يستقر فيها الفقه على رأي واحد. وبصفة عامة جميع المسائل التي يجوز فيها الاجتهاد.

وأن مسلك ولي الأمر في ذلك ليس مطلقاً، وإنما يجب أن يكون مُستهدفاً بتنظيمه تلك المسائل تحقيق مصلحة عامة للناس أو رفع ضرر عنهم بما لا يناهض نصاً شرعياً ولا يعاند حكماً قطعياً).

وجاء قرار محكمة القضاء الإداري (سنة ١٩٩٧) بأنه لا يمكن اعتبار قرار الوزير مخالفاً للدستور. و(طالما أن الختان عمل جراحي خلت أحكام

الشريعة الإسلامية من حكم يوجب، فالأصل ألا يتم بغير قصد العلاج. فالجراحة أيًا كانت طبيعتها وجسامتها التي تجري دون توافر سبب الإباحة بشروطه كاملة - تعتبر فعلًا مُحَرَّمًا شرعًا وقانونًا؛ التزامًا بالأصل العام الذي يقوم عليه حق الإنسان، في سلامة جسمه، وتجريم كل فعل لم يباحه المشرع يؤدي إلى المساس بهذه السلامة).

هذا بالنسبة لمصر، أما أغلب الدول الإسلامية الأخرى، فهي لا تختن النساء، كما هو الحال في المملكة العربية السعودية مثلاً.

ولعل هذا الرد الموجز على تلك الشبهة قد أزال اللبس، وصحح الفهم في تلك القضية التي تُستخدم للدعاية أكثر ما تُستخدم للإنصاف!

وعلى كل حال، فإن النبي ﷺ لم يختن بناته الكرام عليهن السلام (١)، والله تعالى أعلى وأعلم (٢).

(١) القطع بهذا يحتاج إلى مستند، وإنما يقال: لم يرد بسند صحيح فيما عَلِمْنَا أَنَّهُ خَتَنَ بَنَاتِهِ.

(٢) كتاب (البيان لما يشغل الأذهان) (١ / ٩١) السؤال رقم (٢٢).

### رأى بعض أهل التخصص فى الطب فى ختان الإناث:

وأنقل هذه الورقات من كتاب (ختان الإناث بين علماء الشريعة والأطباء) تأليف / الدكتورة مريم إبراهيم هندي، المدرّسة بقسم الشريعة الإسلامية، كلية دار العلوم، بجامعة القاهرة.

تقول الدكتورة:

((انقسم الأطباء إلى فريقين:

الأول : المعارض لختان الإناث ، ومَن يرى أنه ضار ، ولا بد من الإقلاع عنه.

ومن هؤلاء :

\* الدكتور إسماعيل سَلَام، وزير الصحة، الذي أصدر قراراً رقم (٢٦١) بمنعه نهائياً، بتاريخ (٨ / ٧ / ١٩٩٦ م) (١١٩) .

\* ومنهم الدكتور رشدي إسماعيل ، والدكتورة كوكب حفني ناصف ، ومنهم الدكتور حمدي بدر اوي ، والدكتور يحيى الرخاوي .

\* ومن هؤلاء الدكتور محمد الحديدي، الذي تحدّث عن أضرار الختان بحماس شديد، ثم تحدّث عن الختان في الإسلام وأدلته من السُّنة ، ثم قال: ( وهذا عين ما أوردته في محاضرتي عن وجوب ختان المرأة في بعض الحالات الشاذة، التي يكون فيها (البظر) أو الشفران - مستهجنًا لكِبَره أو غِلظه ، فإن ذلك ولا شك أكرم لها وأجمل وأقوم من الناحية الجنسية).

ثم بعد أن تحدّث عن اختلاف الفقهاء فيه، وأنهم يقولون: إنه في الأنثى يكون بقطع أدنى جزء من الجلد التي في أعلى فرج المرأة، قال :  
( وهذا ما اتفقنا عليه طبيًّا، هذا ما استطعتُ أن أسوقه إليكم في هذا الموضوع الخطير، وآمل أن أكون قد وفيت البحث حقه، وأبنتُ الغامض فيه، فتستطيعون أن تبنوا حكمكم لي أو عليّ مُجرّدين عن الهوى، وغير مسوقين بحكم العادة ووَحي العُرف ، بل إلى الحكم الصحيح العام، ومحاولة إصلاح أخطاء متفشية في المجتمع المصري، لا أصل لها في الدين ولا في العلم، بل تتنافى معهما...).

**قلت (أحمد): وكلام الدكتورة طويل، لكن الحاصل هنا أن فريقاً من**

**الأطباء يرون المنع، أعني: منَع ختان الإناث.**

**بينما على الجانب الآخر قالت الدكتورة:**

**((الثاني: المؤيّد لختان الإناث:**

١ - ومن هؤلاء وزير الصحة/ الدكتور علي عبد الفتاح، حيث أصدر

قراره (رقم ١٠٧٥٤ / ٣) بتاريخ (١٩ / ١٠ / ١٩٩٤م) بمنع إجراء

عمليات الختان بغير الأطباء، وفي غير الأماكن المجهزة لذلك

بالمستشفيات العامة والمركزية، وتنفيذ قانون مزاولة المهن الطبية، وأن

يقوم كل مستشفى - تعليمي أو عام أو مركزي - بتحديد يومين أسبوعياً

لإجراء عملية ختان الذكور، ويومًا آخر لاستقبال الأسر الراغبة في ختان الإناث (١٣٥).

وهذا القرار يُفهم منه أنه مُؤيّد لختان الإناث وموافق عليه.

٢- ومنهم الدكتور أحمد خفاجي، حيث ذكّر أن هناك مَنْ يتركون ختان الإناث، وهناك مَنْ يقومون بتشويه الأنثى فيستأصلون البظر كله، والشفرين الصغيرين وكذلك الكبيرين.

وبعد أن تحدّث عن فوائد ختان الذكور والأنثى قال:

(حينما يتكلم أحد عن ختان الأنثى، وكونه جريمة وتشويهًا للأنثى؛ فنحن نتفق معه إذا كان يتكلم عن التشويه الذي ذكرناه آنفًا.

أما إذا كان يدعو إلى منع هذه السّنة الكريمة كلية، فإنه بذلك يدعو إلى الفجور لا إلى الفضيلة والمحافظة على حقوق الأنثى، التي نحرص نحن عليها أكثر منه، حيث نجعلها في صورة غير مُرهقة لها ولا مُضرة بها ولا بغيرها).

وقد قال أيضًا: (ونحن نتفق كلية مع الذين يحاربون الختان بهذه الطريقة البشعة المشوّهة للأنثى. أما إزالة جزء معين من البظر، فإنه تعديل لهذه الشهوة التي قد تؤذي الأنثى وترهقها، وتكون سببًا في عدم إشباعها من الطرق الطبيعية عن طريق زوجها، وحافزًا لها على تكملته من طرق أخرى).

٣- ومنهم الدكتور حامد الغواي، الذي قال في مقال له بعنوان: (ختان البنات بين الطب والإسلام) بعد أن ذكر أدلة المانعين للختان وبعض أحاديث الرسول - صلى الله عليه وسلم - في ذلك :

(هذا، وإن عملية الختان الصحيحة من الوجهة الطبية: أن لا يُقَطَّع (البظر) من جذوره ، بل يُقَطَّع جزء منه، فتُقَطَّع الحشفة وجزء من العضو، وهذا الجزء الأعلى هو ذو الحساسية الشديدة ، ثم يبقى جزء منه توجد فيه أيضًا الحساسية، ولكن بدرجة أقل .

هذا، وإن الأطباء الذين استفتتهم هذه المجلة وغيرها من المجلات - يقولون: (إن الختان يحرم المرأة من الشعور الصحيح باللذة الجنسية)!!

لكن الحقيقة التي لا مِرية فيها أن الفتاة التي استُهدفت لعملية الختان - قَلَّتْ فيها حساسية الشهوة نوعًا ما ، بخلاف التي لم يُعمل لها الختان، فإن أي احتكاك بـ (البظر) حتى بثوبها - يُحرِّك فيها حساسية شديدة ، ربما لا يُؤمِّن جانبها في بعض الفتيات .

وأما المتزوجة فالشعور لا يزال فيها ، لكنه شعور غير فياض، رزين غير عابث ، مضبوط زمامه غير منفلت .

فالتأثير الجنسي لم ينعدم في المرأة بعد ختانها، إنما وُجد بمقدار إن زاد أضر بها...).

قلت (أحمد): الكلام طويل جدًّا، ولم أنقل كلامًا يطيل الرسالة على القراء، فمن أراد أن يقرأه بتمامه فليرجع لكتاب الدكتور؛ فهو مرجع نافع في بابه!!

لكن الحاصل: أن الأطباء لهم في مسألة ختان الإناث وجهتان، فمن ثمّ يمكنني أن أقول:

إن البنت تُعَرَّض على طبيبة متخصصة: فإذا رأت أنها تحتاج إلى ختان، ختنتها. وإن رأت أنها لا تحتاج إلى ختان، بقي الأمر كما هو. وبالله تعالى التوفيق.



## متى يكون الختان:

قال أبو بكر ابن المنذر: وقد اختلفوا في وقت الختان: فكرهت طائفة أن يُختن الصبي يوم أسبوعه. كره ذلك الحسن البصري ومالك؛ خلافاً على اليهود. وقال الحسن البصري: هو خطر. قال مالك: والصواب في خلاف اليهود. وقال: عامة من رأيت الختان ببلدنا إذا ثغر. وقال أحمد: لم أسمع في ذلك شيئاً.

وقال الليث بن سعد: الختان للغلام ما بين السبع سنين إلى العشر. وقد حُكي عن مكحول وغيره: أن إبراهيم خليل الرحمن ختن ابنه إسحاق لسبعة أيام، وختن ابنه إسماعيل لثلاث عشرة سنة. ورُوي عن أبي جعفر: أن فاطمة كانت تحتن ولدها يوم السابع. قال أبو بكر: ليس في باب الختان نهي ثبت، ولا لوقته خبر يُرجع إليه، ولا سنة تتبع، وتُستعمل الأشياء على الإباحة، ولا يجوز حظر شيء منها إلا بحجة، ولا نعلم مع من منع أن يُختن الصبي لسبعة أيام - حجة (١).

قلت (أحمد): والأمر كما قال ابن المنذر رحمه الله، فليس في الباب خبر صحيح يُبين متى يكون الختان؟ بل الأمر يرجع لما يقرره الأطباء وتسمح به حالة الذكر أو الأنثى.

(١) (الإشراف على مذاهب العلماء) (٣/ ٤٢٣).

قال القرطبي: واستدل ابن سريج على وجوبه بالإجماع على تحريم النظر إلى العورة، وقال: لولا أن الختان فرض لما أبحح النظر إليها من المختون. وأجيب عن هذا بأن مثل هذا يباح لمصلحة الجسم؛ كنظر الطبيب، والطب ليس بواجب إجماعاً<sup>(١)</sup>.

---

(١) (تفسير القرطبي) (٢ / ٩٩).

## الباب الخامس: الراجع

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وبعد:

فبعد عرض الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، والآثار وأقوال العلماء في مسألة الختان، يترجح لديّ بما لا يدع مجالاً للشك أن الختان سنة للذكور والإناث، فهو سنة في حق الذكر إذا احتاج الذكر إلى ختان لأنه قد يولد مختوناً<sup>(١)</sup> وإذا احتاجت الأنثى إلى ختان؛ لأنها قد لا تحتاج، وهذا أمر يقرره الأطباء الخبراء الثقات<sup>(٢)</sup>.

وأما عن وقت الختان، فالأمر فيه واسع؛ إذ لا دليل يحدد وقته. فمن وُلد له ولد، أو وُلدت له أنثى، فليعرضه على طبيب متخصص ثقة، من أهل الدين والمعرفة والخبرة، والطبيب هو الذي يقرر، فإن كان يحتاج الولد أو تحتاج البنت إلى ختان فعَلْ ذلك، وهذه سنة، وإلا فلا. والله تعالى أعلم.

(١) قال الميموني: قال لي أحمد: إن ها هنا رجلاً وُلد له ولد مختون. فاعتم لذلك غمّاً شديداً، فقلت له: إذا كان الله قد كفاك المتونة، فما غمك بهذا؟! انظر (تفسير القرطبي) (٢/ ١٠٠).

قلت (أحمد): وكل حديث ورد فيه أن الرسول صلى الله عليه وسلم وُلد مختوناً - لا يصح بحال. وقد سئل الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله: هل وُلد النبي صلى الله عليه وسلم مختوناً؟ فقال: الله أعلم. ثم قال: لا أدري. انظر (السنة) لأبي بكر الخلال (١/ ١٨٩).

(٢) قال القرطبي: واستدل ابن سُرَيْج على وجوبه بالإجماع على تحريم النظر إلى العورة، وقال: لولا أن الختان فَرَضَ لما أبيح النظر إليها من المختون.

وأجيب عن هذا بأن مثل هذا يباح لمصلحة الجسم؛ كنظر الطبيب، والطب ليس بواجب إجماعاً. وانظر (تفسير القرطبي) (٢/ ٩٩).

## فائدة لطيفة:

إليك أبرز أسماء الكتب التي كُتبت في الختان، فيما وقفتُ عليه:

- (١) (البيان فيما قيل عن الختان) للشيخ / سيد بيومي .
- (٢) (ختان الإناث بين علماء الشريعة والأطباء) للدكتورة / مريم إبراهيم هندي .
- (٣) (دليل الإجماع في مشروعية ختان الإناث) للدكتور / أبو بكر خليل .
- (٤) (الختان بين الفقه والطب) للدكتور / حاتم الحاج .
- (٥) (ختان الإناث - رؤية طبية) د / ست البنات خالد محمد علي ، اختصاصي أمراض النساء والتوليد، جامعة الخرطوم -السودان .
- (٦) (الحجاب والختان والعفة) للشيخ / زكي علي السيد أبو غضة .
- (٧) (الختان والخفاض) للشيخ / عبده غالب أحمد عيسى .

### الخاتمة

وبعد عرض أقوال العلماء وبيان وجهة كل رأي، لا يسعني إلا أن أحمد الله تعالى على هذا، فهو وحده سبحانه صاحب النعم والفضل والثناء الحسن الجميل.

وأصلي وأسلم على خاتم الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد، وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

وأطلب من كل طلاب العلم أن يجتهدوا، وأن يبحثوا ويفتشوا عن الأدلة في الكتاب العزيز والسنة المباركة وأقوال سلف الأمة؛ حتى يصلوا إلى علم صحيح وإلى فقه وسطي متزن.

والله وراء قصد السبيل، والحمد لله رب العالمين، وصلّ اللهم وسلّم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وكتبه بينانه: الباحث / أحمد بن محمود آل رجب

٢٧ صفر لعام ألف وأربعمائة وأربعين من هجرة النبي ﷺ.

الموافق عصر يوم الاثنين (٥- نوفمبر- ٢٠١٨م).

بمدينة المنصورة - دقهلية - مصر

هاتف: ٠١٠٢١٢٦٣٢٢٨ واتس: ٠١٥٥٢٥٣٧٦٢٠